لكي لا تحرثوا في البحر!

شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

(١)

عندما أصدر المصلح الديني والسياسي الراحل الشيخ خالد محمد خالد كتابه (لكي لا تحرثوا في البحر) عام ١٩٥٥ صدّر كتابه بجملة: "اعرفوا الحق ثم اتبعوه، وسيجعلكم الحق أحراراً". وكان خالد محمد خالد يدلنا في كتابه على المناهج التي تجنبنا الوقوع في التيه والضياع. ومن هذه المناهج الإقرار بأن الديمقراطية ضرورة خلقية قبل أن تكون ضرورة سياسية. وأن الطغيان مزرعة للرذيلة، وأن الحكم المطلق مسؤول عن الرذائل التي يثمرها وجوده. وأن الديمقراطية الراسخة هي البداية لكل تجدد أخلاقي. وفي هذا الكتاب الخطر، يفصل خالد محمد خالد بين الأخلاق المدنية والأخلاق الدينية، ويقول بأن أخلاق المدنية أهدى. ويفرّق خالد بين الدين والأخلاق الدينية. ويقول أن الأخلاق الدينية غير الدين. ويعني بالأخلاق الدينية هنا، قدسية التقاليد والإيمان بالقدر وأعمال السحر والشعوذة باعتباره مفكراً عقلانياً وتنويرياً من الدرجة الأولى. وهو يردد دائماً دعاء الخليفة عمر بن عبد العزيز: "يا رب انفعني بعقلي، واجعل ما أنا صائر إليه، أهمّ إليّ مما أنا مدبر عنه"، كما شرحت في كتابي عنه (ثورة التراث: دراسة في فكر خالد محمد خالد، ١٩٩١). ويقيم خالد البرهان على استنفاد الأخلاق الدينية أغراضها، كاشفاً عن خصائصها، وداعياً إلى الأخذ بالأخلاق المدنية في عزم وثقة.

ونحن الآن بعد نصف قرن من صدور هذا الكتاب المهم، نسأل أنفسنا:

هل اختلفت المناهج التي تجنبنا الوقوع في التيه والضياع لكي لا نحرث في البحر، عن المناهج التي رسمها لنا المصلح التنويري خالد محمد خالد؟

(٢)

عندما أتامل أوضاع العالم العربي من على بعد، حيث الصورة أوضح والملامح أبرز، ومن خلال قراءة عميقة للتاريخ وللتركيب السياسي والاجتماعي للعالم العربي، تنتابني حالة من القرف والتشاؤم والحزن كذلك، برغم أنني أعود إلى تفاؤلي في كل مرة أهاتف فيها صديقي العفيف الأخضر في باريس المتفائل دائماً، والذي يكسب رهان التفاؤل في كل مرة، لامتلاكه بصيرة نافذة نادرة، وعقلاً يقرأ فيه العالم العربي من خلال زاوية كونية تاريخية بانورامية، لاحدود لها.

إن قرفي وحزني، مبعثهما هذه المهازل وهذه الشعوذة السياسية التي تقوم بها الأنظمة وقادة هذه الأنظمة، من تزوير للتاريخ، وامعان في طمس الحقائق، والهروب من مواجهة الواقع.

وتشاؤمي مبعثه فقدان الأمل القريب في اصلاح سياسي وجذري تشارك فيه القوى السياسية الداخلية والمشردة في أصقاع الأرض. فالعالم العربي هو الجزء الوحيد من العالم الآن الذي لا توجد فيه بدائل سياسية عن الفئات الحاكمة. وهو فقير سياسياً أكثر من فقره المادي والثقافي والاجتماعي. بل إن فقره السياسي هذا مبعثه ذلك الفقر الثقافي والمادي والاجتماعي. وهو الجزء الوحيد في هذا العالم الذي لا توجد فيه معارضة سياسية قادرة على قيادة دفة الحكم في حال سقوط الحكم القائم لأي سبب من الأسباب. والقوى العالمية التي تريد مساعدة الشعب العربي في الخلاص من حكامه الفاسدين الديكتاتوريين، لا تجد البديل الصالح لهذه الأنظمة الفاسدة، وهي في حيرة من أمرها، وكأن الله خلق هذه الفئات الحاكمة وكسر القالب، كما يقولون. وبحيث أصبحت أنظمة الحكم القائمة الآن هي القوة الوحيدة والفريدة في تصور الشارع العربي، والتي لو زالت لزال الوطن بأكمله كما يتصور هذا الشارع، ويضرب بالحالة العراقية المثال الأكبر، وهو مثال غير صحيح، وقياس فاسد كما يقول أهل المنطق. وأنه لو تنحّت الأنظمة القائمة عن الحكم لتنحّى الشعب بأكمله عن الحياة. في حين، أننا نرى في الغرب عامة، مئات البدائل وليس بديلاً واحداً للرؤساء الحاكمين، بفضل المناخ الديمقراطي والثقافي الحر. فالغرب لديه من الكفاءات السياسية المتوفرة والمتعلمة والمجربة والقادرة على ادارة الحكم في العالم أجمع، وبأرخص الأسعار. فالرئيس الإداري الجيد والنزيه والمنتج في الغرب، لا يكلف الدولة سنوياً أكثر من مليوني دولار، وبعقد لأربع، أو لخمس سنوات فقط تتجدد مرة واحدة فقط. في حين أن الرؤساء العرب الذين لا يهشّون ولا يكشّون، ومنهم أميون لا يقرأون ولا يكتبون، يكلفون دولهم مئات الملايين سنوياً.

فما أرخص الأصيل وما أغلى المزيف.

فهل هناك عجز وخيبة أكبر من هذا العجز، وأعظم من هذه الخيبة؟

(٣)

لقد بلغت المأساة السياسية في العالم العربي، أن الأنظمة العربية القائمة الآن أصبحت لا تخشى أحداً في الداخل، وأنها قادرة على المناورة والتزوير والتلفيق والضحك على أي أحد في الخارج، ومن القوى التي تفكر في الاطاحة بها.

ولقد بلغت المأساة السياسية العربية الآن ذروتها، في أن الأنظمة العربية القائمة الآن أصبحت في العالم العربي هي أقوى الضعفاء مقارنة بالضعف والهزال والهشاشة التي تعيشها المعارضة العربية. وبحيث أصبح الخارج يبحث عن فرقاء في المعارضة العربية يستطيع الاستناد إليهم، فيما لو أريد التغيير السياسي، فلا يجد أحداً يصلح لهذه المهمة. فقد كان درس العراق قاسياً لهذا الأحد. وكان درس العراق يقول لهذا الأحد: لا يلدغ البصير العاقل من جحر مرتين. ومرة واحدة تكفي كثيراً، حيث لم تكن قوى المعارضة العراقية بالمستوى المطلوب من الإخلاص والنزاهة والشفافية والوعي السياسي كذلك.

لقد نجحت الأنظمة العربية نجاحاً باهراً في تفريغ الساحة السياسية من البدائل المنتظرة لتولي الحكم، فيما لو نجحت قوى خارجية أو داخلية في تغيير هذه الأنظمة. وفي نصف القرن الماضي، وبعد الاستقلال السياسي وخلال سنوات الاستغلال، شهدنا كيف أن الأنظمة العربية نكلت بالقوى السياسية العربية مرة بالشنق ومرة بالحرق، ومرة بالنفي ومرة بالسجن مدى الحياة، ومرة بالتشهير ومرة بالتهجير. ولم تدع وسيلة من وسائل العزل والاقصاء إلا واستعملتها لكي تقضي على كل فسيلة سياسية نضرة، يمكن لها أن تصبح شجرة باسقة يستظل بظلها الوطن والمواطن، بدلاً من هذه الأشجار السياسية اليابسة والمتخشبة والمتهالكة من سنين طويلة، والتي أصبحت كالعرجون القديم، كما وصفها القرآن الكريم.

(٤)

في العالم العربي مفكرون كثيرون، وكتاب كثيرون، وصحافيون كثيرون، وكلهم ينادون بالحرية والديمقراطية ومعاداة الأنظمة الشمولية وسقوط الديكتاتوريات، ولكن لا أحد من هؤلاء قادر على أن يكون تياراً جارفا وصادقاً ونظيفاً، يصلح كبديل للأنظمة السياسية القائمة.

فالمعارضة العربية بنوك مفلسة، قام باختلاسها أعضاء مجالس ادارتها، وفرّغوا خزائنها، ولا يوجد مستثمر داخلي أو خارجي يرغب في ايداع "أمواله السياسية" في خزائنها خوفاً من اختلاسها.

وأحزاب المعارضة العربية أسوأ تنظيما وتشكيلاً وديكتاتورية وفساداً من الأنظمة العربية القائمة. ولا حرية في أحزاب المعارضة العربية لكي تعلمها للناس وترفع شعاراتها في الشارع العربي. ولا تطبيق للديمقراطية بين صفوف هذه الأحزاب لكي تكون أنموذجاً للديمقراطية التي تنادي بها وتريد تطبيقها. لقد قرأت معظم أدبيات جماعة الإخوان المسلمين على سبيل المثال طوال ثمانين عاماً مضت، فلم أقرأ حرفاً واحداً ينتقد المرشد العام للإخوان على مر هذه السنين. وكأن هذا المرشد العام وحي يوحى، وهو النبي المعصوم الذي لا يخطئ ولا ينحرف. وهذا ليس في مصر وحدها ولكن في جماعات الإخوان المسلمين كافة في أقطار العالم العربي المختلفة.

فكيف يمكن لمثل هذا المرشد العام أن يكون حاكماً في دولة ما مستقبلاً، وهو لا يقبل النقد والتصويب والتقويم في منصبه كمرشد عام، وليس كحاكم عام؟

وكيف لهذا المرشد أن يسمح بانتخابه من جماهير الشعب مستقبلاً فيما لو تولى الحكم، وهو المنتخب من ١٥ عضواً فقط من (أهل الحل والعقد)، ولا انتخابات من قبل العناصر الحزبية لجماعة الإخوان المسلمين التي يبلغ تعدادها الملايين؟

كذلك شاهدنا الوضع ذاته في الأحزاب العلمانية كحزب البعث. ولولا ما كتبه منيف الرزاز المفكر الكبير، والأمين العام المساعد في حزب البعث (١٩٧٧-١٩٧٩) والذي اغتاله صدام حسين عام ١٩٨٤، عن تجربته المُرة في حزب البعث في كتابه (التجربة المُرة، ١٩٦٦) لما عثرنا على تقويم فكري صادق، ونقد ذاتي حزبي، وفضح للممارسات الحزبية البعثية. ولما قرأنا كلاماً يقول أن حزب البعث كان يعاني نقائص ثلاثاً أساسية أدت إلى عواقب وخيمة. كان أولها، الجهل التام بعقيدة الحزب الأساسية برغم اتهامه بأنه "حزب المثقفين". وثانيها، حلول الشعارات محل الفكر نتيجة لسيطرة الضحالة الفكرية على عناصر الحزب. وثالثها، تغليف الانقسامات الحزبية ذات الطابع السياسي أو الطابع الشخصي بغلاف الخلافات العقائدية الفكرية نتيجة لمواقف انفعالية. فالولاء الشخصي، والتبعية الاقطاعية، والرباط العشائري، أصبحت الروابط الأهم في الحزب (التجربة المُرة، ص٦١-٦٣).

(٥)

يقول خالد محمد خالد في كتابه (لكي لا تحرثوا في البحر) "إن وصل الأمة بالتقدم الانساني رهن بطبيعة الموقف الذي تقفه بين الماضي والمستقبل. ونحن كقوم نحاول أن نكون راشدين، علينا أن لا نهدم الماضي وفي نفس الوقت علينا ألا نرتبط به، بل نتخذه وسيلة ومورداً لمستقبل متطور وحياة متقدمة ونامية. أما الذين يريدون لنا أن نُحكم من داخل القبور فجدّ مخطئين. فالتحيز للماضي عمل يرفضه الماضي نفسه، لأنه يفقد وجوده وموضوعيته في نفس اللحظة التي نعزله فيها عن حاضر الزمان ومستقبله. والإسلام انما انتصر ورسخ لأنه كان في أيامه الأولى يمثل مدنية جديدة، مدنية أخلاقية في الأقل. وأن المرسلين كانوا يمثلون طلائع المستقبل والغد" (ص١٧٢-١٧٥).

واليوم، نرى في العالم العربي أن دعوة النكوص إلى الماضي فكراً وقولاً وعملاً وسلوكاً هي الدعوة السائدة التي تلقى الرواج الكبير، وتجني المال الوفير (عمرو خالد مثالاً)، وتحمل دعاتها إلى البرلمانات، ويمكن أن توليهم غداً قيادة البلاد وحكم العباد (الإخوان المسلمون مثالاً). ونرى أن التيار السلفي بشقيه المتشدد واللين، هو التيار الطاغي والكاسح للحياة السياسية والثقافية والاجتماعية (السعودية ودول الخليج عموماً مثالاً). وأن هذا الكم الهائل من الفتاوى الدينية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (وهي تراث ماضوي بحت)، التي انفجرت كالبراكين المدمرة هذه الأيام، ما هي إلا ردة إلى الماضي، حيث لا حاضر ولا مستقبل نطلب منه الحكمة والعقل. وما هذه الفتاوى على مختلف أشكالها وموضوعاتها إلا صورة من طلب الحماية والسند من عظام القبور، إن بقيت هناك عظام. فبدلاً من ان نقرأ صفحات الحاضر.. حاضرنا وحاضر الآخرين لنرى كيف فعلوا وتغلبوا على مصائبهم، نهرب إلى دفاترنا العتيقة كالتجار المفلسين، لنفتش لنا عن بصيص أمل في ظلام القبور الدامس. ولو كان خالد محمد خالد حياً هذه الأيام لكتب كتاباً جديداً بعنوان: "كي لا تنبشوا في القبر"، وقال فيه ما قاله في كتابه الأول قبل نصف قرن "كي لا تحرثوا في البحر".

(٦)

يختم خالد محمد خالد كتابه القديم الجديد (لكي لا تحرثوا في البحر) بقوله:

"لن تصاب أمة برذيلة تنهش روحها وتجرف مصيرها مثل رذيلة الانفصال عن التاريخ. فاحذروا أن تفعلوها. واعلموا أن بربرية الجسد والفكر والروح ضريبة التخلف والنكوص عن التقدم. ومهما تبذلوا من محاولات التفوق والنهوض، فلن تستقيموا على الطريق حتى تولوا وجهكم شطر المدنية الإنسانية. وفي بلاد كبلادنا حيث يمجد الناس الألم والكذب والعجز، يجب أن نزداد ارتباطاً بالقافلة، حتى لا تتخطفنا ذئاب الطريق" (ص ٢٢٧).

واليوم، يا عظيمنا خالد، وبعد مضي نصف قرن على كلامك هذا، فما زلنا نسير عكس التاريخ، وبانفصال تام مع التاريخ. التاريخ في جهة، ونحن في جهة أخرى.

وبرغم تحذيرك لنا أيها المعلم، فما زلنا نمارس بربرية الجسد بالارهاب الدائر الآن. وما زلنا نمارس بربرية الفكر بهذا الفكر المزيف الذي نجتره كل يوم. وما زلنا نمارس بربرية الروح، بهذا التزوير لكل القيم الروحية الحقة.

اليوم، وبعد نصف قرن من حديثك التنويري، ما زلنا ندير ظهورنا، ونمد السنتنا هزءاً بالمدنية الإنسانية ونرميها بكل الآثام والشرور.

ليتك تنهض من أبديتك أيها المعلم، لكي ترى كيف تخطفتنا ذئاب الطريق من الإرهابيين، كما تنبأت لنا تماماً حين تخلفنا عن ركب القيم الإنسانية الحضارية.

وما زلنا نحرث في البحر أيها المعلم، وما زلنا كذلك ننبش في القبر أيها الأب الصالح، زيادة وتأكيداً للتيه والضياع الذي نحن فيه الآن.

السلام عليكم.

الإسلام الأوروبي

د. صلاح عبد الرزاق
باحث

"المقصود بالإسلام الأوروبي ليس تصنيفاً جغرافياً أو سياسياً ، بل يقصد به فهم أوربي معين للإسلام. هذا الفهم يستند إلى مجموعة من الحقائق والوقائع أهمها: انتشار الإسلام بين مختلف الشعوب والأمم ، سواء تلك التي فتحتها الجيوش الإسلامية كالعراق وإيران وبلاد ما وراء النهر والهند وشمال أفريقيا ، أو التي دخلت الإسلام بجهود الدعاة والفرق الصوفية كالفلبين وأندونيسيا وماليزيا وجنوب الصحراء الأفريقية وغرب أفريقيا. وفي العقود الأخيرة أخذ الإسلام ينتشر في القارة الأوروبية وأمريكا ، حيث يقبل الغربيون على اعتناقه لأسباب شخصية وفكرية وعقائدية واجتماعية وحتى سياسية."

عندما دخل الإسلام إلى تلك الشعوب والأمم تفاعل مع عاداتها وأعرافها وتقاليدها التي كانت عليها قبل دخولها في الإسلام. ومن طبيعة الإسلام أنه لا ينكر على الشعوب ثقافاتها وعاداتها ما لم تكن مخالفة للتعاليم والمفاهيم والأحكام الإسلامية. لقد تطور الإسلام في كل بلد بشكل مختلف، إلى حد ما، بسبب التباين في التراث الشعبي والأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية. لذلك صار بعض الباحثين يميّز بين فهم معين للإسلام في بلد وفهم آخر له في بلد ثان. هذا الفهم يختلف حسب البيئة الثقافية والاجتماعية التي يتطور فيها، وحسب النضج الفكري والتطور الحضاري وطبيعة النظام الاجتماعي في كل بلد مسلم . وبكلمة أخرى بقي الإسلام نفسه لكن فهم الإسلام يختلف من بيئة إلى أخرى،ومن زمن إلى آخر. إن العامل الرئيسي المؤثر في اختلاف فهم الإسلام يعود إلى ثقافة كل بلد والتي تفاعلت مع الإسلام وصبغته بصبغتها المحلية. لذلك يجد الباحث أن الفهم الإيراني للإسلام يختلف عن الفهم المغربي له، أو ما يمكن التعبير عنه بالإسلام الإيراني والإسلام المغربي ، والإسلام السعودي والإسلام الأندونيسي والإسلام التركي. وكلما كان التفاوت الثقافي كبيراً صار من السهل تمييز نمط إسلامي أو فهم إسلامي معين. وأما الانتماء الجغرافي فيختزن مضموناً توصيفياً للبيئة الثقافية التي نما وتطور فيها الإسلام، وليس تقسيماً سياسياً أو جغرافياً على أساس الحدود السياسية لكل بلد من هذه البلدان.

وكما تفاعل الإسلام مع ثقافات وحضارات الشعوب الأخرى وأنتج لنا حضارات إسلامية متنوعة ومزدهرة، وفي الوقت نفسه متباينة. فالحضارة المغولية الإسلامية في الهند تختلف سماتها عن الحضارة الإسلامية في تركيا العثمانية، والحضارة الإسلامية العربية في الأندلس تختلف عن الحضارة الإسلامية الأفريقية في تمبكتو وزنجبار ونيجيريا. وكذلك يتوقع أن يتفاعل الإسلام مع الحضارة الأوروبية لينتج لنا إسلاماً أوروبياً، أي ينتج إسلاماً مصطبغاً بصبغة أوربية بسبب تأثر المسلمين هناك بالثقافة والمجتمعات الأوروبية التي يعيشون فيها ويكتسبون مفاهيمها. وقد يبدو هذا الكلام غريباً في الوقت الحالي، لكننا بدأنا نلاحظ تطور الإسلام في البيئة الأوروبية ، سواء بين المهاجرين المقيمين في أوروبا، أو بين الأوروبيين الذين يعتنقون الإسلام.

إن ملامح الإسلام الأوروبي تبدو من خلال أنماط الثقافة المركبة بين المفاهيم الدينية المفاهيم الغربية. وتتجسد في كثير من صور السلوك اليومي والملابس والعادات، إلى المواقف الفكرية والثقافية والسياسية، إلى الانفتاح على الثقافة الغربية والمجتمع الأوروبي وكل ما يزخر به من مفاهيم وسلوكيات وأساليب في التفكير وتحليل الأمور، ومن قيم وأعراف أوروبية. فهناك اتصال يومي مستمر بين الإسلام الذي يحمله هؤلاء المسلمين وبين مفردات الثقافة الغربية في المدرسة والجامعة والنادي والعمل والحي والشارع. وقد نتفق أو نختلف مع هذا التفاعل أو التطور، وقد نقبله أو نرفضه أو نتحفظ عليه، ولكنه يحدث ويترسخ يوماً بعد آخر. فربما يذوب الإسلام في الثقافة الغربية كما ذابت المسيحية، ويتحول إلى مجرد اعتقاد شخصي لا شأن له بالمجتمع أو السياسية. وربما يتطور لينتج لنا إسلاماً ذا ملامح أوروبية في التأكيد على الحريات الشخصية والأنظمة السياسية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الأقليات وغيرها من معالم الأنظمة السياسية الأوروبية المعاصرة.

الإسلام كبقية الديانات، يمكن أن يُنظر إليه من منظورين أو مستويين، الأول: كديانة عالمية **World Religion**، الآخر كديانة محلية **Local Religion.**إن القواسم المشتركة بين هذين المستويين من الإسلام هي: الإيمان بالله الواحد الأحد، وبرسالة النبي محمد (ص) وبالقرآن الكريم كوحي إلهي. ولكن توجد هناك اختلافات ثقافية كثيرة تتفاوت من أمة مسلمة إلى أخرى. هذه الاختلافات نشأت بسبب عوامل ثقافية واقتصادية واجتماعية عديدة. إن التراث التاريخي و الثقافي، وبضمنه الأعراف والتقاليد، يلعب دوراً مهماً في صياغة طبيعة العقائد الإسلامية في علاقتها بالأحكام لمجتمع معين. وهذا ما يشرح الاختلافات الاجتماعية والثقافية الواضحة بين البلدان المسلمة وأيضاً بين الشعوب المسلمة. من الصحيح أن المسلمين يؤمنون بنفس العقيدة والأحكام، لكن فهم هذه الأحكام وتعاليم الإسلام ، وكذلك تفسير النصوص الإسلامية، قد تطور في بيئات مختلفة، وضمن خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة. إن الإسلام بحد ذاته لا يعارض الأعراف والتقاليد التي لا تتعارض مع العقيدة الإسلامية. إذ تقبل الإسلام الكثير من العادات العربية التي اعتبرها المسلمون فيما بعد أنها تقاليد إسلامية. وأكثر من ذلك، اعترف الإسلام بالأعراف العربية وأسبغ الشرعية عليها، كتعدد الزوجات والرق. وهذا يعني أن الإسلام نفسه يسمح ويحمي العناصر الثقافية الشعبية للشعوب التي تعتنقه. لقد لاحظ المستشرق الألماني كارل بروكلمان **Karl Brock-elmann** أن جميع الديانات العالمية قد اضطرت إلى أن تتساهل مع معتقدات معتنقيها الجدد السابقة".

لقد شاع بين الباحثين الغربيين تقسيم الإسلام على أساس جغراقي أو وطني أو إقليمي، وحتى قاري. إذ يستخدمون مصطلحات مثل الإسلام الأمريكي، الإسلام الآسيوي والإسلام الأوروبي. في كتابهما (الإسلام الأفريقي والإسلام في أفريقيا) يحدد الباحث ديفيد ويسترلوند **David West-erland** والباحثة السويدية إيفا إيفرز روزاندر **Eva Evers Rosander** هذا الشكل من الإسلام من خلال الخلفية الصوفية فقط: "عندما يكون الحديث عن الإسلام الأفريقي، فنحن نشير إلى أشكال بيئية **Contextualized** أو محلية **Localized** موجودة على الخصوص في البيئات الصوفية **Sufi.** يوصف الإسلام الأفريقي كثيراً بأنه مرن ومتكيف دينياً ". إن تحديد الإسلام الأفريقي بشكل واحد من الإسلام التقليدي في أفريقيا ليس دقيقاً وربما مضلل، لأن هناك أشكالاً إسلامية أخرى وحركات (تقليدية، إصلاحية وأصولية). كما أن الطرق الصوفية نشيطة في أماكن أخرى خارج أفريقيا، في آسيا وأوروبا.

خلال العقدين الماضيين انتشر استخدام مصطلح (الإسلام الأوروبي) و (الإسلام الغربي) بين الباحثين والسياسيين الغربيين الذين يتناولون قضايا الإسلام والمسلمين في الغرب. ويستخدمون مختلف التعبيرات مثل (الإسلام الأوروبي الغربي **Western European Islam**)، (إسلام أوروبا **Europe's Islam**)، (الإسلام الأوروبي **Euro-pean Islam**) و (يورو إسلام **Euro Islam**) و(الإسلام الأمريكي **American Islam.**) كما قد تجري تسمية الإسلام نسبة إلى بلد أوروبي مثلاً (الإسلام الهولندي **Dutch Islam**) و(الإسلام الفرنسي **French Islam**) و(الإسلام البريطاني **British Islam**) و (الإسلام الإيطالي **Italian Islam**).

يعتبر المفكر الهولندي المسلم فان بومل الإسلام الأوروبي نتاجاً لتطور الإسلام ضمن البيئة الأوروبية. ويرى أن "الإسلام الهولندي (أو الأوروبي) يمكن أن يصبح أصيلاً وعالمياً. إذ لا يمكن تقييده من خلال التقاليد المحلية أو الجالية المسلمة القادمة من المناطق الزراعية في البلدان الإسلامية". ويعرّف الباحثان البروفسور واصف شديد والمستشرق فان كوننكزفيلد **Van Koningsveld**)الإسلام الهولندي) من أرضية مؤسساتية، لافتين الانتباه إلى تأثير القوانين في الأعراف الاجتماعية الهولندية في تحديد وظيفة الدين، ومن ضمنها الإسلام، في المجتمع. ويعتبران وجود الإسلام الهولندي أو الإسلام الأوروبي في كل بلد أوروبي، مرتبطاً بالتعاون الوثيق بين مختلف التيارات الإسلامية، بحيث يؤدي إلى تأسيس مجالس إسلامية وطنية في البلدان الأوروبية، أي أن وجود مؤسسات إسلامية رسمية في البلدان الأوروبية هي الأساس في تكوين الإسلام الأوروبي. الجدير بالذكر أن المسلمين في بلجيكا وفرنسا لديهم مجالس إسلامية معترف بها رسمياً.

ويرى الباحث بسام طيبي (سوري مقيم في ألمانيا)، أن "الإسلام الأوروبي هو تفسير مفاهيمي مرتبط بحدود الدستور العلماني". إذن، المشكلة هي كيف يتكيف الفكر الإسلامي والأحكام الإسلامية مع النظام القانوني-السياسي الغربي الموجود في الدستور العلماني للدولة الأوروبية. أعتقد أن هذا التعريف يبدو مقبولاً، ولكنه يهمل بعض العناصر المهمة مثل مسألة الهوية الدينية ودور العوامل الاجتماعية-الثقافية في تشكيل الإسلام الأوروبي.

يلاحظ أحياناً أن مصطلحي (الإسلام الأوروبي) و (الإسلام في أوروبا) يستخدمان كمصطلحين مترادفين. فعندما يتحدث البروفسور حاجي إبراهيم رئيس (معهد الفهم الإسلامي **The Institute of Islamic Understanding)** في كوالا لامبور في ماليزيا، عن المسلمين المهاجرين في أوروبا، يقول أن "الإسلام الأوروبي هو مسألة مواطنة، والتي توجد عندما "يكون هناك عدد معتد به من المسلمين يكتسبون مواطنة (جنسية) بلد الإقامة". ثم يستنتج: "عندئذ تصبح فرضية الإسلام الأوروبي واقعاً". فهو يعتقد ببساطة أن الإسلام الأوروبي يُصنّف فقط من خلال المهاجرين المسلمين الذين يكتسبون الجنسية الأوروبية. فهو بذلك يختزل الإسلام الأوروبي في وجود مسلمين حاصلين على جنسية أوربية. فيتجاهل المكونات الثقافية والاجتماعية والشرعية للإسلام الأوروبي. كما أنه يتجاهل العوامل المؤثرة في العلاقة بين المسلمين من جانب، وبين والمجتمعات الأوروبية والثقافة الغربية من جانب آخر.

يستخدم مصطلح الإسلام الأوروبي (أو الغربي) للإشارة إلى الإسلام في البيئة الأوروبية (أو الغربية)، أي يعني كل أشكال الإسلام في البلدان التي يعيش فيها المسلمون في بيئة غربية، وخاصة مبدأ الفصل بين الدين والدولة، على الرغم من التغييرات الكثيرة التي تمارس داخل أنماط هذا الفصل في جميع البلدان ذات الثقافة الغربية، والتي تشمل أوروبا وأمريكا وكندا وأستراليا. إن الإسلام الأوروبي هو شكل من الإسلام ينسجم مع الأنظمة العلمانية والديموقراطية السائدة في هذه البلدان. إنه شكل إسلامي يستجيب لمتطلبات العيش في البيئة الغربية، أي يتقبل الأنظمة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقضائية. كما أنه يعترف بأن قسماً من أحكام الشريعة الإسلامية غير قابلة للتطبيق في مجتمع غير مسلم أو في بيئة علمانية. إذن، الإسلام الأوروبي يعني أن الإسلام يحتل مكانة مشابهة للديانات الأخرى كالمسيحية واليهودية في الغرب. الإسلام الأوروبي يتحدد بشكل رئيسي في إطار الشؤون الشخصية، ولا يفرض نظاماً اجتماعياً كما هو الحال في غالبية بلدان العالم الإسلامي، حيث يتمتع الإسلام باعتراف رسمي باعتباره دين الدولة. في البيئة الغربية، يلعب الدين دوراً محدوداً في الحياة العامة والنشاطات السياسية والثقافية. وهذا ما ينطبق على الإسلام في أوروبا، فالمسلمون في الغرب يتمتعون بالحرية الدينية التي تضمنها لهم الدساتير الغربية. وهم أحرار في ممارسة شعائرهم وتأسيس مساجد مدارس ومراكز إسلامية. ولهم الحق في ممارسة حقوقهم السياسية سواء لكونهم مواطنين لهذه البلدان، أو أجانب مقيمين فيها. كما بإمكانهم تأسيس منظمات دينية و جمعيات ثقافية و أحزاب سياسية، كما يمكن للنساء المسلمات ارتداء الحجاب في الأماكن العامة.

الإسلام الأوروبي هو توجه إسلامي يتكيف مع الظروف الثقافية والاجتماعية والسياسية الغربية. ففي العقدين الماضيين حرص الفقهاء والعلماء المسلمون على دراسة مختلف المشاكل التي تواجه المسلمين في الغرب، وأصدروا فتاوى تسهل حياتهم في البلدان الغربية. لقد تطور (فقه الأقليات الإسلامية) في الغرب بشكل مطرد حيث تم تأسيس (المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث) عام ١٩٩٧، ليتولى إصدار الفتاوى والآراء الفقهية بصدد مختلف القضايا التي تواجه المسلمين في الغرب. هذه الفتاوى تمثل استجابة لهذه المشاكل، حيث ساهمت بشكل فعال في فتح الآفاق العملية أمام المهاجرين المسلمين في الغرب. فقد أجازت هذه الفتاوى مثلاً اكتساب الجنسية الغربية، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية وسياسية مهمة؛ ويجوز للمسلمين الانتماء للأحزاب السياسية الغربية؛ ويمكنهم مراجعة المحاكم الغربية للتقاضي والحصول على حقوقه؛ كما يجوز لهم العمل في دوائر الشرطة والانخراط في الجيوش الغربية.